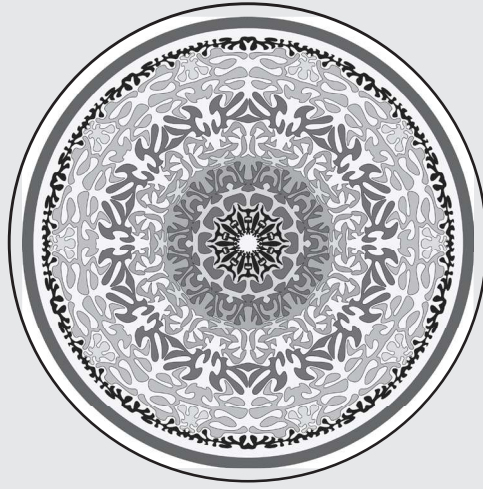


الفصل الاول
مبادئ التمويل الإسلامي





مقدمة

ان الأنظمة المالية الكفوءة ضرور هامة لنمو وتطور الاقتصاد، وترتبط فعالية ومرونة الأنظمة المالية بسرعة الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والسياسات النقدية، حيث تستخدم مخرجات الأنظمة المالية من المعلومات لمراقبة وإدارة مختلف المؤشرات الاقتصادية. وباعتبار النظام المصرفي مكون رئيسي للنظام المالي والمؤثر على الوضع المالي والاستقرار الاقتصادي في الامد البعيد. و اي خلل في هذا النظام يتضمن تبعات خطيرة على الظروف الاقتصادية للدولة.

ويعتبر النظام المالي والمصرفي في الدولة الرابط بين وحدات الاقتصاد، مما يولد شبكة وطنية للمطالبات المالية، ويساعد على ايجاد سوق مالي وطني. يلعب الجهاز المصرفي بشكل رئيسي دور المنافذ للمعاملات المالية و الوسيط المالي الذي يساعد على توليد الثروة. حيث ان عملية الوساطة في السوق المالي تولد سلسلة مترابطة من الالتزامات التعاقدية والعلاقات التي تغير في قيم المتغيرات في معادلة الخطر. وتساعد الوساطة المالية في ترشيد القرار عند الادخار والاستثمار من قبل وحدات الفأئض والاقتراض والاستثمار من قبل وحدات العجز.

ان الوساطة المالية سلسلة طويلة تشترك بها وحدات مالية متعددة وعمليات مختلفة. والتي تهدف إلى تقليل التكاليف وزيادة الموائمة بين الاحتياجات والمتاح من الاموال وتوليد منتجات مالية متوائمة مع طلب السوق، وتوفير المال في الوقت المحدد.

لوحظ في العقدین الاخرین تداخل الاسواق المالية عبر العالم، وبسبب النمو المضطرد في التجارة الدولية، ارتبطت معظم اسواق الوحدات المالية مع بعضها البعض عبر شبكات الاتصالات الحديثة؛ وهذه الصلة ساهمت في عولمة الأنظمة المالية وولدت شبكه من الترابط في المطالبات وتسوية المدفوعات المالية. لذا فإن اي خلل في المدفوعات والمطالبات المالية يؤدي إلى احداث بالغة الأثر والتي قد تحول إلى ازمة مالية عالمية كارثية.

وتعود مخاطر تسوية المدفوعات لما يسمى بمخاطر الغاء رخصة البنك قبل تسوية كافة التزاماتها تجاه الغير Herstatt risk⁽¹⁾، وهذه واحدة من المخاطر المحتملة من اثار الترابط بين المؤسسات والاسواق المالية العالمية. والاضافة إلى

ذلك ان الاعتماد الكبير على سعر الفائدة يجعل من الاسواق المالية عرضة لتغيرات هائلة . حيث ان اي تغيرات في سعر الفائدة أو عوامل السوق أو التشريعات تسبب ابعاد عدة يمتد اثرها على القطاعين المالي والمصرفي . وتعتمد عملية الاقتراض والاقتراض - الوظيفة الرئيسية للوسطاء الماليين - على سعر الفائدة .

ومنذ عقود تلعب الصيرفة التقليدية دور الوسيط المالي ، ويعتبر الفارق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة المصدر الاساسي لإيراداتها وكان هذا في بدايات العمل المصرفي ، اما في النظام المصرفي المتطور فإن العمولات والرسوم والاجور تعتبر من بنود الإيرادات الجديدة . وتضطلع الصيرفة بدور الوسيط بقيامها بتزويد السوق بمتطلباته من الاموال قصيرة الاجل باعتبارها سوق ساند مؤقت ، كما وتؤدي وظيفة اكتشاف سعر النقود في السوق .

وتعتمد الصيرفة التقليدية بشكل اساسي على سعر الفائدة والمحاسبة (تسجيل العمليات وتسوية الحسابات بين العملاء وغيرها) ومختلف المنتجات والخدمات ولها العديد من النشاطات في مجال إدارة المخاطر ، كما لها استراتيجيات طويلة الاجل تعتمد على أسعار الفائدة . وبالمقابل اثار فقهاء المسلمين الاسئلة حول ضرورة وصحة استخدام معدل الفائدة في عملية الوساطة المالية . وحول الرغبة في احداث التوزيع العادل والمستدام للثروة والدخل . وقد حاول التمويل الإسلامي ايجاد بدائل عن التمويل التقليدي . فقد اعتبرت الفائدة كشكل من اشكال الاستغلال لانها مجرد زيادة على المال . ومن هنا جاءت حرمة التعامل بالفائدة (اخذ أو اعطاء) ما بين المسلمين والتي كانت السبب الرئيسي في انشاء البنوك الإسلامية (2) .

وتدعى الفائدة بالربا او الزيادة والتي تعتبر محرمة شرعا ، اضافة إلى ذلك هنالك استياء من قبل المسلمين عند استثمارهم في الأنشطة الاقتصادية التي تنطوي على الغرر او بما يسمى بالمخاطر (risk) وعدم التأكد (uncertainty) أو (hazard) . وبما ان الاقتصاد الإسلامي يركز على التوزيع العادل لثروة المجتمع ، لابد المشاركة في الارباح مع من هم اقل حظا بما يعرف بالزكاة (3) . لذلك تعتمد الصيرفة الإسلامية على البعد عن الربا في المعاملات وتجنب الغرر في شروط العقد ودفع الزكاة للفقراء والمحتاجين والبعد عن الأنشطة المحرمة .

وبناء على ما سبق فان العامل المشترك بين تلك المبادئ هو حماية الفقراء

والضعفاء من استغلال الاغنياء والاقوياء. ويؤكد أيضاً التمويل الإسلامي على وجوب تحقيق الرفاهية (تحقيق التوزيع العادل للثروة) العدالة والمساواة. لذا فان نشاطات التمويل الإسلامي ليست مادية بحتة بالرغم من وجود دافع للربح الذي يرافقه المسؤولية الاجتماعية (responsibilities) والمساءلة (accountabilities)، حيث ان الأهداف الاجتماعية لا تفصل عن الأهداف التجارية في هذا التمويل. والجدول رقم 1-1 ملخص للفروقات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي.

الجدول 1-1 يوضح الفروقات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

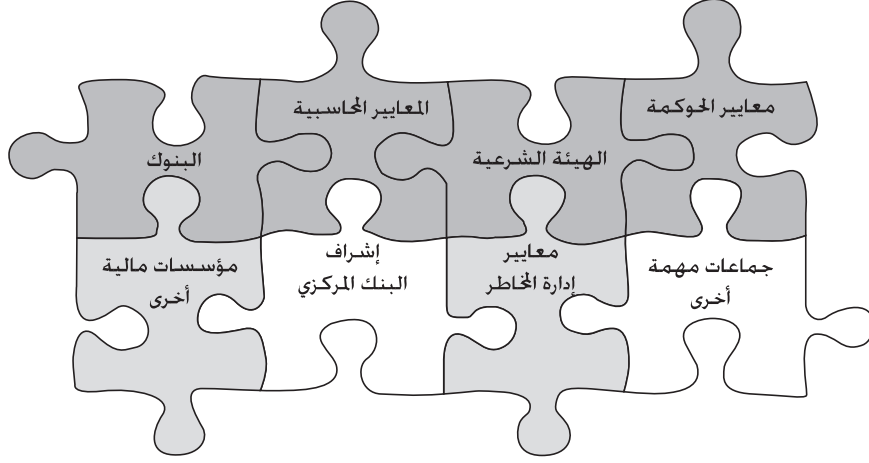
التمويل الإسلامي	التمويل التقليدي
حرمة الفائدة	تعتمد بشكل اساسي على افائدة
يقدم تسهيلات اجتماعية اقتصادية مالية	يقدم تسهيلات مالية
غير منظم وليس له شكل رسمي في نواح كثيرة	منظم وله شكل رسمي
التشديد على الكفاءة الاجتماعية والاخلاقية المالية	التشديد على الكفاءة المالية
التشديد على البعد الاخلاقي	تقيد البعد الاخلاقي
لاتزال إدارة المخاطر والمحاسبة وانشطة اخرى قيد التطوير	تنظيم عالي المستوى في إدارة المخاطر والمحاسبة والمعايير الاخرى
لاتزال التشريعات الساندة تحت التطوير مع وجود العديد من التشريعات في ظل دائرة الشك	وجود قائمة من التشريعات للتعامل مع الامور القانونية
تطور سوق الادوات المالية والمصرفية	تطور عالي في سوق الادوات المالية والمصرفية
عدم وجود سوق نقدي إسلامي	وجود سوق نقدي تقليدي
عدم وجود سوق ما بين بنوك للحصول على أموال	وجود سوق متطور اقراض ما بين البنوك (inter-bank fund) للحصول على سيولة
عدم وجود سوق ثانوي للاوراق المالية	وجود سوق ثانوي للاوراق المالية
عدم وجود سوق نقدي قصير الاجل	وجود سوق نقدي قصير الاجل

ان الهيكل والشكل الرسمي للمصرفية الإسلامية حديث نسبياً، بالرغم من انه موجود بشكل غير منظم في أنشطة القطاع الخاص، حيث كانت اول انطلاقة للبنوك الإسلامية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي. وبافتتاح البنك الإسلامية للتنمية بالسعودية وبنك دبي الإسلامي في الامارات العربية كانت بداية تشكيل

الخدمات المالية الإسلامية . ويعتبر بنك دبي الإسلامي مؤسسة مالية دولية ويتألف اعضاءه من 56 دولة ويعتبر واحداً من اكبر البنوك الإسلامية في العالم . وتميزت هذه المرحلة بتطوير قطاع مالي إسلامي عبر انشاء بنوك إسلامية تقدم خدمات مالية خالية من الربا . وفي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات انتشرت الصيرفة الإسلامية في كل من مصر وماليزيا والاردن والسودان والباكستان وايران . ففي مصر افتتح بنك فيصل ، وفي الاردن البنك الإسلامي الاردني للاستثمار والتمويل ، وفي السودان البنك الإسلامي السوداني وبدأت عملها بعدد من دول الشرق الاوسط . وتبنت ماليزيا العمل بالمنهج المصرفي الإسلامي بأثناء بنك بيرهاد (Berhad) . عبر هذه المرحلة يلاحظ التوسع المتسارع وخصوصاً مع التبني الكامل لبعض الدول لمنهج الصيرفة الإسلامية لكافة قطاع البنوك في الدول مثل السودان وايران . وفي مرحلة ما بعد الثمانينيات اصبح هنالك تغير في عدد من المجالات تطوير التسويق و برامج صديق المستهلك (لوصف السلع والخدمات للمستهلك) والخدمات المالية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة .

وفي بداية المراحل الاولى للعمل المصرفي كان العديد من المنتجات المبتكرة من الخدمات المالية الإسلامية ، بمرور الوقت تزايدت عدد البنوك الإسلامية بتزايد الحلول المتفرقة من الخدمات المالية الإسلامية؛ وفي نفس الوقت ظهرت حاجة ماسه لوضع معايير (توحيد القياس) (standardization) وتعليمات للحوكمة العادلة (good governance) . مما دعى إلى انشاء مؤسسات لتطوير المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية . ومن هذه المؤسسات مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ومنظمة التدقيق والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتي تعمل على لتوفير قواعد (معايير) لصناعة الادوات المالية الإسلامية .

وبدأت البنوك المركزية في الدول العربية التي تعمل بها المؤسسات المالية الإسلامية بتطوير معايير رقابية على تلك المؤسسات ، وطور التأمين الإسلامي (التكافل spared branch) كأحد الخدمات المالية ومن هنا تتضمن شبكة الخدمات المالية الإسلامية العديد من المؤسسات مثل البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية ومؤسسة التدقيق والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والبنوك المركزية ومجموعة مهتمة اخرى والشكل (1-1) يوضح ذلك .



الشكل 1-1 هيكل صناعة الخدمات المالية

وإثناء عام 2007 كان أكثر من 250 مؤسسة مصرفية إسلامية أغنت العالم بكم من الخدمات المالية الإسلامية، ولو حظ التزايد المتسارع بدخول مؤسسات جديدة وبنوك تقليدية للعمل بالصيرفة الإسلامية عبر فتح نوافذ إسلامية (تقديم خدمات مالية إسلامية). وهذا مؤشر على نجاح الصيرفة الإسلامية. ويقبل المسلمون عبر العالم على التمويل الإسلامي، وهذا يعود بشكل أساسي إلى أسباب متعلقة بالدين، في حين ان اقبال غير المسلمين على التمويل الإسلامي يعود لما يسمى ب (Equal Interest) العوائد العادلة. ومما ساعد في تطور الصيرفة الإسلامية هو النمو في التنمية المستدامة وتزايد الاستهلاك المفرط والاستثمار الإنتاجي. وهذا ما يقبله المنهج الأخلاقي للتمويل أكثر من اعتماد الربح كأساس للتمويل.

لذا فان الصيرفة الإسلامية شريك فاعل ويشارك في الربح والخسارة وتسمى بصيرفة المشاركة بالربح والخسارة (profit and loss sharing banking). ولولا نظام المشاركة في الربح والخسارة ما استطاعت الصيرفة الإسلامية العمل لأنها تعتبر شريكة وليس وسيطة مالية. في حين ان الصيرفة التقليدية وظيفتها الأساسية هي نقل الاموال (transfer of fund) من وحدات الفائض إلى وحدات العجز باستخدام معدل الفائدة على الاموال والتي تعتبر مصدر إيراداتها. وتؤدي الصيرفة الإسلامية نفس الوظيفة بطريقة المشاركة بين الوحدات وترتبط المخاطر والعوائد بأكثر من طريقة.